

بالاجراء كمثل ورد المنتفحة الابينة في مئة  
 الاجراء في غير المنع فتعد للسهم ليل او ورن او  
 ذر عا بعد الانصباء ان استوت وكتب في كل فعة  
 اسم شريكه او جرد ميمر جرد وجهه وندرج في تناو  
 مستوية يجر من ثم يحضرها فعة على جرد الاول ان  
 كتب الاجراء فان اختلفت الانصباء النصوص وثلت  
 وسدس من جرد شريكه الذي على اقل السهم وقسمت كما  
 سبق وحق رهن تقريظ عصمة واحد الثاني بالتعد  
 كاري تخلو قيمة اجرائها بحسب قوة ائبات وقرب  
 ما ويجبر المنع عليها في الاظهر ولو استوت قيمة  
 دارين او خانوتين فطلب جعل كل واحد فلا اجبار  
 او عبيد او ثياب من نوع امير او نوعين فلا الثالث بالرد  
 بان يكون في احد الجانبين بشر او شجر لا يمكن قيمته  
 فيرد من يأخذ فقسد قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع  
 وكل اللعد بل على الهدية وقسمة الاجراء في

لا يظهر

لا يظهر ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة  
 ولو نزلت اياها بقسمة ما لا اجبار فيه اشتراط الرضا بعد  
 القرعة في الاصح كقولهم ارضينا بهذه القسمة او بما  
 خرجته القرعة فلو ثبت بينة غلدا او حيو وقسمة  
 اجبار نقضت فان لم تكن له بينة وادعاه واحد فله  
 تحليو شريكه ولو ادعاه في قسمة تراضي وقلنا يبيع  
 فالاصح انه لا اثر للفيلط فلا فاعلة فتهذه الدعوى  
**قول** وان قلنا اقرار نقضت ان ثبت والا فيخلق  
 شريكه والله اعلم ولو استحوذ بعض المقسوم شائعا  
 بطلت فيه وفي الباقي فلو تقريظ الصفقة او من  
 النصيبين معين سواه بقيت والى بطلت  
**كتاب الشهادات** ان شرطه الشاهد  
 مسلم حر مكلف عدل وورث غير منهم وشرط العدالة  
 اجتناب الكليات والاصرار على صغيرة او جرم اللعيب  
 بالزرد على المعصية وتكره بشطرنج فان شرط فيه مال